حمله في محل المصدر ونحو ما ادري اقريب ام بعيد سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت
ام بعد غير همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة بمعنى بل المختصة بالجمل نحو
ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هي وقد تتضمن ذلك الاستفهام الحقيقي نحو انها لابل ام شاء
اي بل اهي شاء او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم
المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين ما بعدها منقطع عما قبلها وللرد اي رد السامع عن
الخطا في الحكم الى الصواب فيه لا فهي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على متلوها اما قصر
افراد او قلب ولهذا لا يعطف بها الا بعد ايجاب او امر او نداء الزيد كاتب لا شاعر ردا
على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة او اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي
والابدي ان من شروط العطف بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز
جاني رجل لا زيد بخلاف لا امراة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على
معمول الفعل الماضي ويرده قولهم بعثك جدك لا كدك وللرد عن الخطا في الحكم
لكن وبل واقعتين بعد نفي او نهي فهما لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليهما
نحو ما جاء زيد لكن عمرو او بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا او بل عمرا ردا على من اعتقد ان
الجاي او المضروب زيد او المضروب زيد لا عمرو وفيهما القصر القلب لا غير ومن ثم
وجب الرفع في نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها
بعد نفي او نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة او تلت واوا او وقعت بعد نفي اثبات او امر
فهي حرف ابتدا للاستدراك وليصرف الحكم عن المتلو بان ينقل الى ما بعدها ويصير
المتلو كانه مسكوت عنه بل واقعة بعد ايجاب او امر نحو جا زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا افادتها نقل الحكم بالمجي والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وافهم كلامه
ان لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا
على

١٢

على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب
فعلى قوله يجوز ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف
ذلك تنبيه نحو عطف الفعل على مثله اذا اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ
وعلى اسم يشبهه وبالا لعكس وعطف الاسمية على الفعلية والعكس والعطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف ولا يجب اعادة الخافض اذا اريد العطف على الضمير
المجرور كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدي رحمه الله تعالى والشواهد لما
قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح اذ المسيلة ليست قطعية فينبغي
المصير اليه ونقض القياس اذ المبحث لغوي والخامس منها البدل وهو تابع مقصود
بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا بلا واسطة فخرج بمقصود غيره من نعت
وتوكيد وعطف بيان فانها متمات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا او بل بعد نفي وبلكن
وبنفي الواسطة المعطوف بها وهو المعطوف ببقية احرف العطف والغرض منه ان
يدل الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره بالتصريح بتلك النسبة
الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل
وهو ستة اقسام احدها بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الاول نحو مفازا
حدايق وجاني زيد اخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه
كل ولا يحتاج الى ضمير يعود الى المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا ثانيها بدل بعض
من كل وهو ما كان مدلوله بعض مدلول الاول سوا كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام
اكثر على الصحيح ولا بد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه مذكور كاكلت الرغيف
نصفه او ثلثه او ثلثيه او مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي منهم فمن بدل من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل كل
والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به الخاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)